

حجية لغة الحديث النبوي الشريف من خلال كتب النحو واللغة

د. محمد بوادي - جامعة سطيف -2-

ملخص:

تعد قضية الاستشهاد بلغة الحديث النبوي الشريف من القضايا اللغوية الهامة التي تفرض على الباحثين والدارسين المشتغلين بالدّرس اللّغوي ضرورة البحث والتّقيب، وتقصّي الحقيقة من أجل الإجابة عن السّؤال المطروح حول امتناع النّحاة الأوائل وتخرّجهم من الاستشهاد بلغة الحديث الشريف في قضايا النّحو العربي.

غير أنّ التّطوّر الحاصل في قضايا وموضوعات الدّرس اللّغوي خلال العقود المتأخّرة يوجب إعادة النّظر في مدى صحّة ومصداقية الدّراسات التي تناولت قضية الاستشهاد بلغة الحديث الشريف، إذ صار هذا الأمر ضرورة علمية، ومصلحة لغويّة ملحة تفرض على الباحثين والدارسين أن يجدوا إجابات علمية مقنعة توصل إلى الحقيقة، وتحقق النتائج الدقيقة.

ونحن في هذا المقال نريد أن نسلط النّوّه بحثاً وتقصّياً من أجل استجلاء مدى اطّراد وتوافق لغة الحديث الشريف مع قواعد النّحو واللّغة من خلال استقراء عدد من أمّهات الكتب العربيّة في مجالي النّحو والمعاجم لعدد من العلماء المشهود لهم بالضّلوغ في هذين العلمين. ونقصد بذلك كتب النّحو والحديث، وكتب إعراب الحديث، والتّوجيهات النّحوية لمشكلات الحديث، والمعاجم والحديث، وكتب غريب الحديث.

Abstract:

Tirer argument de la langue du hadith est l'un des sujets qui ont une immense importance, et qui exigent aux chercheurs (s'intéressant en langue) la nécessité de la recherche afin de répondre à la question posée à propos de la cause de l'abstention des anciens grammairiens de citer des arguments à l'appui du saint hadith dans le domaine de la syntaxe arabe. Cependant, le développement connu dans les études menées dans le domaine de la langue durant ces dernières décennies exige de revoir la crédibilité des études qui traitent l'extraction des arguments à partir du texte du hadith. En effet, cela consiste une nécessité scientifique, ainsi qu'un profit langagier extrêmement intéressant, exigeant aux chercheurs de trouver des réponses scientifiquement persuasives, pour aboutir aux résultats subtils. Dans cet article, nous voulons, au moyen de la recherche, éclaircir à quel point la langue du hadith convient aux normes de la langue et de la syntaxe, à partir de notre lecture et recherche approfondie dans des livres 'sources' de plusieurs savants arabes dans les domaines de syntaxe et du hadith, les livres de l'analyse grammaticale du hadith, les instructions syntaxiques pour les problèmes du hadith, dictionnaires et hadith, ainsi que les livres citant les mots peu connus utilisés dans le texte du hadith.

تمهيد:

تعدّ قضية الاستشهاد بلغة الحديث النبوي الشريف من القضايا اللغوية الهامة التي تفرض على الباحثين والدارسين المشتغلين بالدّرس اللّغوي ضرورة البحث والتّنقيب، وتقصّي الحقيقة من أجل الإجابة عن السّؤال المطروح حول امتناع التّحاة الأوائل وتحرّجهم من الاستشهاد بلغة الحديث الشريف في قضايا التّحو العربي.

غير أنّ التّطوّر الحاصل في قضايا وموضوعات الدّرس اللّغوي خلال العقود المتأخّرة يوجب إعادة النّظر في مدى صحّة ومصدقيّة الدّراسات التي تناولت قضية الاستشهاد بلغة الحديث الشريف، إذ صار هذا الأمر ضرّورة علمية ملحة، تفرض على الباحثين والدارسين أن يجدوا إجابات علمية مقنعة توصل إلى الحقيقة، وتحقّق التّناجح الدّقيقة.

ونحن في هذا المقال نريد أن نسلّط الضّوء بحثاً وتقصيّاً من أجل استجلاء مدى اطّراد وتوافق لغة الحديث الشريف مع قواعد التّحو واللّغة من خلال استقراءنا لعدد من أمّهات الكتب العربيّة في مجالي التّحو والمعاجم لعدد من العلماء المشهود لهم بالضّلوع في هذين العلمين.

ونقصد بذلك كتب التّحو والحديث، وكتب إعراب الحديث، والتّوجيهات التّحوية لمشكلات الحديث، والمعاجم والحديث، وكتب غريب الحديث.

وسنعرض في هذا المقام لأهمّ وأشهر الكتب اللّغوية والتّحوية التي أولت اهتماماً بالحديث النبوي الشريف، وآثر أصحابها الاستشهاد بالأحاديث، ممّا يعطي فكرة مؤكّدة وصورة واضحة على مدى اهتمام اللّغويين والتّحاة القدامى بالحديث النبوي، وهذه الكتب تمثّل أشهر مصادر اللّغة والتّحو في الدّرس اللّغوي العربي.

أولاً: الحديث وكتب التّحو:

لقد احتجّ التّحاة في مصنّفاتهم بالحديث النبوي الشريف على درجات متفاوتة، حتّى لا نكاد نجد كتاباً من كتب التّحو قديمها وحديثها، منذ سيبويه إلى يومنا هذا، لا يستشهد بالحديث، وهذا ما يدلّ دلالة قاطعة على أنّ الحديث النبوي لم يُستثن أو يُعزل من مصادر الاستشهاد، وإن لم يبلغ ما بلغته المصادر الأخرى كالقرآن الكريم والشّعر وأقوال العرب الخلّص.

وستتناول في هذا المبحث خمسة كتب هي الأشهر في هذا الباب، إذ يمثّل كلّ كتاب منها مرحلة متميّزة من مراحل الدّرس التّحوي العربي، نذكرها مرّبة في الآتي:

1 - كتاب سيبويه (و148هـ - 180هـ) :

لقد استشهد سيبويه في مصنفه (الكتاب) بأحاديث شريفة من دون أن يشير إلى أنها أحاديث نبوية، إذ كان يقول -وهي عادته في الكتاب-: (ومثل ذلك)، (وذلك قولك)، (ونحو قولك).

وقد استشهد بهذه الأحاديث من تلاه من التّحاة، ومن أمثلة الأحاديث المذكورة في كتابه نذكر:

-حديث: "ونخلع ونترك من يفجر¹ك"، وقد أورده سيبويه في باب الفاعلين والمفعولين، أو ما يعرف في اصطلاح التّحاة بباب التّنازع¹، وقد استشهد بهذا الحديث ابن الأنباري في كتابه الإنصاف، انتصارا لرأي البصريين في إحدى المسائل الخلافية²، وهي القول: أولى العاملين بالعمل.

-حديث: "النّاس مجزؤون بأعمالهم إن خيرا فخيروا وإن شرا فشر³"، أورده في باب (ما يضمن فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف)⁴

-حديث: "ما من أيام أحبّ إلى الله عزّ وجلّ فيها الصّوم منه في عشر ذي الحجة"، احتجّ به في باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا⁵.

2-المفصل للرّمخشري (و467هـ ت 538هـ).

استشهد الرّمخشري في كتابه المفصل ببعض الأحاديث النبوية، منها ما ورد في كتاب سيبويه، ومن الأحاديث التي ذكرت في المفصل:

-حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه: "هؤلاء المحمّدون بالباب"، أورده في باب العلم، فصل تعريف المثني والمجموع من العلم⁶.

-حديث: "إذا ذكر الصّالحون حيّهلّا بعمر"، وقد استشهد به الرّمخشري في أحكام (حيّهلّا)، وهي كلمة مركّبة من (حي) (وهل) مبني على الفتح، ويقال (حيّهلّا) بالتنوين و(حيّهلّا) بالالف، ذكر هذه اللّغات سيبويه وزاد غيره (حيّهل) و(حيّهل) و(حيّهلّا)، وقد جاء مُعدّى بنفسه، والباء وبـ(إلى) وبـ(على)⁷.

-حديث: "ليس في الخضروات صدقة" أورده في باب جمع ما آخره ألف تأنيث، يقول الرّمخشري مبرّرا هذه الصّيغة: "لجريه مجرى الاسم".

3 - كتاب شرح الكافية للرضي (ت688هـ).⁸

يخالف الرضي بعض التّحويين الذين لم يميزوا الاستشهاد بالحديث الشّريف، فهو مع جمهرة اللّغويين والتّحاة الذين قالوا بصحّة الاستشهاد بالحديث، ويظهر ذلك جليّا في كتابه شرح الكافية، حيث يكثر من إيراد شواهد الأحاديث، حتّى بلغت نحو ستين موضعا من كتابه، والتي نذكر منها:

- حديث: "التَّيْبُ يعرب عنها لسانها"⁹ يعرب أي يبين، وقد استشهد به صاحب الكتاب على أنواع الإعراب ودلالاتها على المعاني، شارحا لفظ الإعراب في اللغة، وهو إبانة المعنى والكشف عنه¹⁰.

- حديث: "خير المال سكة مأبورة وفرس مأمورة"، أي مؤمرة، يعني كثيرة التناج، وقد أورده الرضي في باب صرف ما لا ينصرف في الضرورة والتناسب¹¹.

- حديث: "إنَّ الله تعالى ينهاكم عن قيل وقال"، أورده في باب شرط وزن الفعل في منع الصِّرف¹²، والشاهد في نقل الفعل إلى أسماء الأجناس وهو قليل في العربية.

وقد استشهد في باب الترتيب بين الفاعل والمفعول، وبيان معنى (إنما) بثلاثة أحاديث، هي على الترتيب:

قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنيات"، وقوله: "إنما الولاء للمعتق"، وقوله ﷺ: "لا صلاة لرجل المسجد إلا في المسجد".

4- مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)

يرى ابن هشام أنَّ الحديث النبوي الشريف مصدر أساسي من مصادر الاحتجاج في اللغة، لذلك أولاه عناية كبيرة، فأكثر من الاستشهاد بالأحاديث في كتبه عموماً، وفي كتابه مغني اللبيب خصوصاً، الذي كثرت فيه مواضع الاستشهاد حتَّى بلغت حدَّ الكثرة، نحو خمسة وتسعين (95) موضعاً نذكر منها:

- قوله ﷺ: "وإنَّا إن شاء الله بكم لاحقون"، أورده في موضوع الأوجه التي ترد بها (إن) المكسورة الخفيفة¹³. وقد احتجَّ به نخاة الكوفة في أنَّها (إن) تكون بمعنى (قد).

- قوله ﷺ: "إنَّ من أشدَّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون"، استشهد به في باب (إنَّ) المكسورة المشددة¹⁴.

- وحديث "ليس من اميرٍ أمصيام أمسفر"، أي: ليس من البرِّ الصيام في السَّفر، أورده ابن هشام في باب الوجوه التي ترد بها (أم)، وهو الوجه الرابع، حيث تكون كالتعريف، في لغة طيء وحمير¹⁵.

5 - همع الهوامع للسيوطي (ت 911هـ):

على الرَّغم من أنَّ السيوطي كان من مانعي الاحتجاج بالحديث¹⁶، متبِّعاً في ذلك من سبقه في فكرة المنع، وعلى رأسهم ابن الصَّانِع (ت 680هـ)، وأبو حيان (ت 754هـ)، إلَّا أنَّه لم يستطع تجاوز الاستشهاد بالأحاديث في كتابه همع الهوامع، إذ نجده يستند إلى عدد غير قليل من الأحاديث بلغت مائة وخمسة وخمسين حديثاً، وهو عدد كبير لم يحوه كتاب نحو سبقه، بل وأكثر

من ذلك نجد السيوطي يتعجب من تحبب النحاة الاستشهاد ببعض الأحاديث، وهي شواهد صحيحة لاشك في عريتها، إذ يقول: "والدليل على جواز إطلاق صيغة التعجب، والتفضيل في صفاته تعالى لقوله: "أسمع به وأبصر"¹⁷، أي ما أسمع وأبصره، وقول أبي بكر رضي الله عنه فيما رواه ابن إسحاق في السيرة عنه: "أي رب ما أحلمك..." وقوله ﷺ: "الله أرحم بالمؤمنين من هذه بولدها"، وقوله لابن مسعود وقد ضرب مملوكه: "الله أقدر عليك منك عليه"، فهذه شواهد صحيحة لم يذكر السبكي منها إلا أثر أبي بكر، وعجبت كيف لم يذكر هذين الحديتين المشهورين، والعذر له أنه تكلم عن التعجب وهما في التفضيل"¹⁸.

وقد كان منهج السيوطي في الاستشهاد بالأحاديث في كتابه (معجم الهوامع) هو أنه يستدل بالأحاديث التي تتفق والقواعد النحوية، ويترك الأحاديث التي تخالف القواعد النحوية، بل نجده أحيانا لا يكتفي بطرحها فقط بل يعطين في الرواية حتى تسلم له القاعدة¹⁹. ومن أمثلة الكتاب نذكر:

- حديث: "أفضل ما قلته أنا والتبويون من قبلي، لا إله إلا الله" أورده السيوطي في باب المبتدأ والخبر، حين يرد الخبر جملة، يقول: "الجملة إن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط نحو: "أفضل ما قلته أنا والتبويون من قبلي، لا إله إلا الله، وإلا فلا بد لها من ضمير عائد على المبتدأ يربطها به"²⁰.

- حديث: "أعد عالما أو متعلما أو مستمعا أو محبا" أورده في باب نواسخ الابتداء، كان وأخواتها، يقول السيوطي: "وألحق قوم منهم الزخشي وأبو البقاء، والجزولي، وابن عصفور، بأفعال هذا الباب: غدا، وراح، بمعنى صار أو بمعنى: وقع فعله في وقت الغدو والرواح، وجعل من ذلك حديث: "أعد عالما"، وحديث: "تغدو خماسا وتروح بطانا"، وتقول غدا زيد ضاحكا وراح عبد الله منطلقا، أي صار في حال ضحك وانطلاق، ومنع ذلك الجمهور منهم ابن مالك²¹.

- حديث: "دخلت امرأة النار في هرة" استشده به في باب (المفعول له)، وشروطه يقول: "وقد يجز (في) السببية نحو: "دخلت امرأة النار في هرة"²²²².

وقد نجد السيوطي في بعض الأبواب من كتابه يستشهد بجملة من الأحاديث في المسألة الواحدة، مثلما هو الحال في باب الضمائر، يقول: "وإخلافا لأبي حيان وغيره (جوازه)، أي ما جاز في الضرورة في النثر (للتناسب والسجع)، نحو قوله ﷺ فيما رواه الحاكم وغيره: "اللهم رب السماوات السبع (وما أظللن) ورب الأرضين السبع وما أقللن، ورب الشياطين وما أضللن"، وكان القياس أضلوا فأتى بضمير مؤنث لمناسبتها أظللن، وأقللن، وقوله في حديث المواقيت في الصحيح (هن لهن) والقياس (لهم) بعوده على أهل المدينة ومن ذكر معهم. وقوله فيما رواه البرار في مسنده وغيره: "أنفق بلالا ولا تحش من ذي العرش إقلالا" نون المنادى المعرفة، ونصبه لمناسبة

'إقلالا'، وقوله للنساء حين رجعن من الجنابة فيما رواه ابن ماجة وغيره: "ارجعن مأزورات غير مأجورات"، والقياس موزورات بالواو، وقوله فيما رواه: (كل ما أضمت)، أي ما رميت من الصيد فقتلته، وأنت تراه (ودع ما أئمت) أي ما رميته فغاب عنك، ثم مات²³

ثانيا : كتب إعراب الحديث:

إن موقف النحاة الأوائل من الحديث الشريف في عدم الاحتجاج به لم يدم طويلا، حتى جاء بعض النحاة ممن أدرك أهمية الأحاديث في إثبات صحة القواعد النحوية وتفسير الظواهر اللغوية، ومن هؤلاء الزنخشري والعكبري والسهيلي وابن مالك، ومن جاء بعدهم، فخالفوا سنة سابقهم، وأخذوا يعتدّون بالأحاديث في استشهاداتهم، وجعلوا من الحديث مصدرا أساسيا للدراسات النحوية، يستنبطون منه القواعد ويستدلّون به على صحة القضايا النحوية واللغوية، فاهتمّوا بإعرابه وصنّفوا فيه مصنفات كثيرة، وصلنا منها ثلاثة، الأول إعراب الحديث للعكبري (ت616هـ)، والثاني إعراب الحديث لابن مالك (ت672)، والثالث للإمام السيوطي (ت911هـ)، يقول هذا الأخير في مقدّمة كتابه: "أكثر العلماء قديما وحديثا من التصنيف في إعراب القرآن الكريم، ولم يتعرّضوا للتصنيف في إعراب الحديث سوى إمامين، أحدهما الإمام أبو البقاء العكبري، والثاني الإمام جمال الدّين، وقد استخرت الله تعالى في تأليف كتاب في إعراب الحديث"²⁴.

1 - إعراب الحديث للإمام العكبري (ت616هـ):

صنّف العكبري كتابه (إعراب الحديث) وأراد به إعراب ما شكل من ألفاظ في الأحاديث، جامعا مادّته من كتاب (جامع المسانيد) لابن الجوزي (ت597هـ)، إذ يقول في مقدّمة كتابه مبينا سبب تأليفه له: "إنّ جماعة من طلبة الحديث التمسوا منّي أن أُملي مختصرا في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث، وأنّ بعض الرّواة قد يخطئ فيها، والنبي ﷺ وأصحابه يريثون من اللّحن، فأجبتهم إلى ذلك، واعتمدت على أتمّ المسانيد وأقرّها إلى الاستيعاب وهو جامع المسانيد للإمام الحافظ أبي الفرج عبد الرّحمن بن الجوزي رحمه الله، فذكرت منه، وهذا الكتاب موضوع على أسماء الصحابة مرتّبة على حروف المعجم، والله الموقّق للصّواب" (ت25).

وقد أورد ما يقارب أربعمئة وثلاثين حديثا، مستشهدا عليها بالقرآن الكريم والشّعْر، متعرّضا في بعض الأحيان لمسائل خلافية بين مدرستي البصرة والكوفة، منتصرا لمذهب يراه أقرب لقواعد اللّغة، وقد يتفرّد برأي يخالف فيه المدرستين، بعد أن يعرض لمختلف الوجوه والتّخریجات، فيطرح كلّ رواية خالفت المألوف من كلام العرب، حاكما عليها باللّحن.

ومن الأحاديث المستشهد بها في الكتاب نذكر:

- حديث أبي عن النبي ﷺ: "يغسل ما مسّ المرأة منه". قال الشيخ: (ما) بمعنى الذي، وفاعل (مسّ) مضمّر فيه يعود على الذي، و(المرأة) مفعول (مسّ)، ولا يجوز أن ترفع (المرأة) بـ(مسّ) على معنى ما مسّت المرأة، لوجهين:

أحدهما: أنّ تأنيث (المرأة) حقيقي ولم يفصل بينهما وبين الفعل فلا وجه لحذف التاء.
والثاني: أنّ إضافة اللّمس إلى الرجل، وإلى أبعاضه حقيقة، ولذلك قال تعالى: "أولمستم النساء" (26)، وإضافة اللّمس إليها في الجماع تجوز" (27).

- حديث أسامة عن النبي ﷺ: "أنّ رسول الله ﷺ توضأ في الشعب، فقلت يا رسول الله: الصّلاة، فقال: الصّلاة أمامك"، قال الشيخ: الوجه التّصب على تقدير: أتريد الصّلاة أو تصلي الصّلاة، فقال له ما معناه: الآن لا بل نؤخّرها إلى أن تأتي بها مع العشاء الآخرة بالمدلفة" (28).

- حديث أنس: "يتبع الميت ثلاث: أهله وماله وعمله، فيرجع اثنان ويبقى واحد، يرجع أهله وماله ويبقى عمله"، و الوجه أن يقال: ثلاثة لأنّ الأشياء المذكورة مذكّرات كلّها لذلك قال: يرجع منها اثنان ويبقى واحد فذكر؟ والأشبه أنّه من تغيير الرّواة من هذا الطّريق، ويحتمل أن يكون الوجه فيه ثلاث علق والواحدة علق لا أنّ كلا من هذه المذكورات علق، ثمّ إنّ ذكر بعد ذلك حملا على اللفظ بعد أن حمل الأوّل على المعنى" (29).

- في حديث: "ما من أحد يوم القيامة غني ولا فقير"، (من) زائدة، و(غني) بالرفع صفة لـ(أحد) على الموضع، لأنّ الجار والمجرور في موضع رفع، ونظيره قوله تعالى: "ما لكم من اله غيرة" (30) بالرفع على الموضع وبالجرّ على اللفظ، ويجوز في الحديث (غني ولا فقير) بالجرّ على اللفظ أيضا.

2 - إعراب الحديث لابن مالك الأندلسي (ت 672):

يمثّل ابن مالك منعطفًا حاسما في تاريخ الدّرس التّحوي في موضوع الاستشهاد بالحديث الشريف، إذ أولاه اهتماما كبيرا وعناية بالغة، وقد عدّه مصدرا أساسيا من مصادر الاحتجاج على صحّة الظّواهر اللّغوية وإثبات القواعد التّحوية.

فصنّف كتابا في إعراب الحديث سمّاه (شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح) وقد اعتمد في شرح مادته على الإكثار من الشّواهد القرآنية فإن كان ما فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب، كما تعرّض لآراء من سبقه في استنباط القواعد، ولا يجد حرجا في تحطّيء التّحويين في عدد من المسائل، مخالفا في ذلك العكبري الذي كان يلحّن الرّواية أحيانا لمخالفتها قواعد التّحاة، وبذلك اختلف منهج ابن مالك عن منهج العكبري، ومثال ذلك رأيّه في قول عائشة رضي الله عنها: "إنّ أبا بكر رجل أسيّف وإنّه متى يقوم

مقامك، لا يسمع الناس"، قال العكري: وقع في هذه الرواية (يقوم) بالواو خطأ والوجه حذفها وإسكان الميم لأنّ (متى) هنا شرط، وجوابه (لا يسمع الناس).

بينما يرى ابن مالك أنّ (متى) في الحديث تحمل على (إذا) فأهملت، كما شبهت (إذا) بـ(متى) فأعملت(31).

ومن أمثلة الكتاب نذكر:

- حديث: ورقة بن نوفل: "يا ليتني أكون حيّاً إذ يخرجك قومك"، فقال رسول الله ﷺ: "أو مخرجي هم" أورده ابن مالك في باب (يا ليتني) وفي استعمال (إذ) مكان (إذا)، ويقول ابن مالك في "أو مخرجي هم"، "قلت يظنّ أكثر الناس أنّ (يا) التي تليها (ليت) حرف نداء والمنادى محذوف بتقدير قول ورقة على هذا: يا محمد، ليتني كنت حيّاً، وتقدير قوله تعالى: "يا ليتني كنت معهم"(32)، يا قوم، ليتني كنت معهم. وهذا الرأي عندي ضعيف؛ لأنّ قائل (يا ليتني) قد يكون وحده، فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف"(33).

وأما قول النبي ﷺ: "أو مخرجي هم" فالأصل فيه وفي أمثاله تقديم حرف العطف على المزمرة، كما تقدّم على غيرها من أدوات الاستفهام، نحو: "وكيف تكفرون وأنتم تلتى عليكم آيات الله"(34)، فالأصل أن يُجاء بالهمزة بعد العاطف كما جيء بعده أخواتها(35).

- حديث النبي ﷺ: "انتدب الله لمن خرج في سبيله، لا يخرج به إلا بإيمان بي وتصديق برسلي"، يقول ابن مالك شارحاً هذا الحديث شرحاً نحوياً: "تضمّن هذا الحديث ضمير غيبة، مضافاً إليه) سبيل، وضمير حضوري حضور أحدهما في موضع جر بالباء، والآخر في موضع جر بإضافة (السبيل)، وكان اللائق في الظاهر أن يكون بدل الباءين هاءان، فيقال: انتدب الله لمن خرج في سبيله لا يخرج به إلا بإيمان به وتصديق برسله، فلو قيل هكذا لكان مستغنياً عن تقدير وتأويل، لكن محيئه بالياء يحوج إلى التأويل، لأنّ فيه خروجاً من غيبة إلى حضور"(36).

3- إعراب الحديث للسيوطي (ت911هـ):

صنّف السيوطي كتاباً في إعراب الحديث سمّاه (عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد) خصّصه لإعراب أحاديثه المشكّلة، مستفيداً ممّا جاء في كتاب إعراب الحديث للعكري، وكتاب شواهد التوضيح للإمام ابن مالك، وقد ربّته على طريقة المسانيد، فهو يجمع الأحاديث التي يروها كلّ صحابي في مسند خاص به.

ويعود سبب تأليفه هذا الكتاب إلى ندرة ما ورد في هذا الباب من التصانيف، وأنّ ما ورد فيه من الزر القليل، لا يروي الغليل ويشفي العليل، ولذا تطلّع إلى تصنيف كتاب مستوعب جامع وغيث على رياض كتب المسانيد والجوامع، جامع شامل للفوائد البدائع"(37).

ومن الأحاديث التي وردت في الكتاب نذكر:

- حديث اللقطة: "فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها" (38)، يستشهد السيوطي في شرح هذا الحديث بكلام ابن مالك إذ يقول: قال ابن مالك في توضيحه "تضمن هذا الحديث حذف جواب "إن" الأولى وحذف شرط "إن" الثانية، وحذف الفاء من جوابها" فإن الأصل: فإن جاء صاحبها أخذها وإن لا يجيء فاستمتع بها" (39).

- حديث الإسراء" قالوا مرحبا به وأهلا" هما منصوبان بفعل مضمر وجوبا، أي صادفت رحبا بضمّ الراء،

أي سعة، ووجدت أهلا فاستأنس. وقال القاضي عياض والثوري: 'مرحبا' نصب على المصدر وهو لفظ استعملته العرب وأكثر منه، تريد به: البرّ وحسن اللقاء، ومعناه صادفت رحبا وسعة وبراً (40).

- حديث: "فرغ الله إلى كلّ عبد من خلقه من خمس: من أجله، ورزقه وأثره وشقي أم سعيد"، قال أبو البقاء: "لا يجوز فيه إلاّ الرّفْع على تقدير" وأهو شقي" ولو جرّ عطفا على ما قبله لم يجوز، لأنّه لو قلت: فرغ من شقي أم سعيد لم يكن له معنى" (41). ثمّا تقدّم يتّضح لنا جليا أنّ النّحاة قديمهم وحديثهم، وعلى اختلاف مذاهبهم قد اهتموا بالحديث الشّريف واحتجوا به في مصنّفاتهم على درجات متفاوتة، حتّى أنّنا لا نكاد نتصفّح كتابا من كتب النّحو منذ سيبويه إلى يومنا هذا إلاّ ونجدّه يستشهد بالحديث.

ثالثا: كتب المعاجم والحديث:

سنتناول في هذا المبحث أشهر المعاجم العربيّة التي احتجّ فيها أصحابها بالحديث الشّريف، والتي يمثّل كلّ منها نوعا متميّزا عن غير من المعاجم، وذلك لبيان مدى صلة هذه المصنّفات واهتمامها بالحديث، وهذه المعاجم هي:

1 - المحكم لابن سيدة (ت 458هـ)

لقد أكثر ابن سيدة من إيراد الحديث، وشرح ألفاظه في المحكم، بل جعل من الحديث معينا ومصدرا أساسيا لمادّة معجمه، يقول في المقدّمة مشيرا إلى مصادر المحكم: "وأما ما ضمّناه كتابنا هذا من كتب اللّغة فمصنّف أبي عبيدة، والإصلاح والألفاظ والجمهرة* وتفسير القرآن، وشروح الحديث" (42).

ونظام 'المحكم' هو نفسه نظام العين، حيث ربّبه ابن سيدة على طريقة التّقاليب والنّظام الصّرفي؛ فيأخذ مادّة لغويّة ما ويقبّلها على الأوجه المحتملة، مستشهدا عليها بالقرآن الكريم والحديث الشّريف والشّعْر، وكلام العرب، موضّحا -أحيانا- معاني الشّواهد ودلالاتها. ومن أمثلة الأحاديث الواردة في المحكم ما يلي:

- حديث: "ما تضعضع أمرؤ لآخر، يريد به عرض الدنيا، إلا ذهب ثلثا دينه"، استشهد به في شرح مادة (ض،ع،ع) إذ يقول: الضَّعْضعة: الخضوع والتذلل، وقد ضعضعه الأمر فتضعضع... وفي الحديث: "ما تضعضع أمرؤ لآخر يريد به عرض الدنيا إلا ذهب ثلثا دينه"، وتضعضع الرجل ضعف وخفّ جسمه من مرض أو حزن، وتضعضع ماله: قل (43).

- حديث: "جرح العجماء جبار"، أورد في شرح مادة (ع،ج،م)، يقول: "العجم والعجم: خلاف العرب... والعجماء: كلّ بهيمة، وفي الحديث: "جرح العجماء جبار"، أي لا دية فيه ولا قود، وصلاة النهار عجماء، لحفاء القراءة فيها، واستعجم الرجل: سكت، واستعجمت عليه قراءته: انقطعت، فلم يقدر على القراءة من نعاس، ومنه حديث عبد الله: "إذا كان أحدكم يصلي، فاستعجمت عليه قراءته فليمن" (44).

- حديث: "إنها أيام أكل وشرب وبعال"، استشهد به في شرح مقلوب مادة (لعب) (بعل)، يقول ابن سيدة: "البعل: الأرض المرتفعة التي لا يصيبها مطر إلا مرة واحدة في السنة، والبعل الزوج، والجمع بعال وبعول وبعولة... والتبعل والمباعدة والبعل: ملاعبة المرء أهله، وقيل البعال: التكااح، ومنه الحديث في أيام التشريق: "إنها أيام أكل وشرب وبعال" وروى عن ابن عباس: "أن رسول الله ﷺ كان إذا أتى يوم الجمعة قال: يا عائشة اليوم يوم تبعل وقران" يعني بالقران التزويج" (45).

- الفحل: الذكر من كلّ حيوان وجمعه أفحل وفحول وفحولة وفحال وفحالة... وكبش فحيل، يشبه الفحل من الإبل في عظمه ونبله، وفي حديث ابن عمر رضي الله عنه: "أنه بعث رجلا يشتري أضحية فقال: اشتره فحلا فحילה" أراد بالفحل غير الخصي، وبالفحيل ما ذكرنا" (46).

2- أساس البلاغة للزمخشري (ت 538هـ):

اعتمد الزمخشري في معجمه أساس البلاغة على الترتيب الهجائي الألفبائي، بحسب أوائل الكلمات بعد التجريد، وقد جمع مادته من مصادر الاحتجاج المعروفة، وهي: القرآن الكريم والحديث الشريف، وأقوال الصحابة (كعمر وعلي)، وغيرهم من الفصحاء، وشعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين.

ويبدو الزمخشري في مصنفه هذا مهتماً كبيراً باهتمام بالحديث النبوي الشريف، وهي عاداته في كلّ كتبه ومصنفاته الأخرى، حيث يكثر من الاستشهاد بالأحاديث كونها تمثل عنده مصدراً أساسياً من مصادر الاحتجاج في اللغة.

ومن أمثلة ذلك نذكر:

- حديث: "نحن معاشر الأنبياء فينا بكاء" أي قلّة كلام، استشهد به في شرح مادة (بكأ)، يقول الزمخشري:

" الناقة تبكيء: قليلة اللبن، و قد بكوت، و من المجاز بكوت العين، قل مأوها، أو ركي بكي، و بكوت عيني

وعينون بكاء قل دمعها، وألسنة بكاء: قل كلامها، وأيد بكاء، قل عطاؤها" (47).

- حديث: "لا يزال الناس بخير ما بكرّوا بصلاة المغرب"، يقول الزّخشي في مادة (بكر): "بكر المسافر وأبكر وبكر وابتكر وتبكر، خرج في البكرة..ومن المجاز بكر بالصلّة إذا صلاها في أوّل وقتها، وفي الحديث " لا يزال الناس بخير ما بكرّوا بصلاة المغرب، وبكر إلى صلاة الجمعة، خرج إليها في أوّل وقتها، وابتكر الشيء: أخذ أوّله" (48).

- حديث: "كان يسبح بالتّوى المجزّع"، أورده في مادة (ج ز ع)، يقول: "جزع الوادي، قطعه عرضا...وجزع البسر وجزع، وبسر مجزّع ومجزّع قد أرطب بعضه وبعضه غض، أي صار كالجزع في اختلاف لونه أو صير، وفي الحديث " كان يسبح بالتّوى المجزّع " وهو الذي حكك حتى صار ذا لونين، ومنه لحم مجزّع، فيه بياض وحمرة" (49).

- حديث أبي هريرة " إني لأرفّ شفّتيها وأنا صائم"، رفف: بات يرفّ شفّتيها، يرشفها، ورفّ البقل ونحوه: أكله" (50).

3 - لسان العرب لابن منظور (ت711هـ)

يعدّ لسان العرب أضخم المعاجم العربيّة، اعتمد صاحبه في جمع مادّته على خمسة مصادر هي: تهذيب اللّغة للأزهري (ت370هـ)، والمحكم لابن سيده (ت485هـ)، والصّحاح للجوهري (ت393هـ)، والجمهرة لابن دريد، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، وقد فضّل ترتيب معجمه ترتيب الصّحاح في الأبواب والفصول، لسهولة منهجه وبساطة ترتيبه، فقد رتبه ترتيباً ألف بائياً لكن حسب أواخر الكلمات بعد التّجريد.

وقد تميّز ابن منظور في معجمه هذا بتوسّعه في الشّرح وإفاضته في ذكر الرّواة والعلماء واللّغويين، وكثرة الشّواهد، خاصّة من الحديث الثّبوي الشّريف. ومن أمثلة ذلك نذكر:

- في حديث مرض النّبي ﷺ قال العباس لعلى رضي الله عنهما: "كيف أصبح رسول الله ﷺ؟"، قال أصبح بحمد الله بارئاً، أي معافى"، وقد استشهد به ابن منظور في شرح مادّة (برأ)، إذ يقول: " وفي حديث الشّرب فإنّه أروى وأبرى، أي يبرئه من ألم العطش، أو أراد أنّه لا يكون منه مرض، لأنّه قد جاء في حديث آخر "فإنّه يورث الكباء" قال: هكذا يروى في الحديث أبرى، غير مهموزة لأجل أروى" (51).

- وفي الحديث أنّ النّبي ﷺ قال بعد وقعة بدر: " لو كان أبو طالب حيّاً لرأى سيفنا وقد بسّث بالمياثل"، بسّث وبسأت بفتح السين وكسرهما، اعتادت واستأنست، والمياثل: الأماثل، قال ابن الأثير: هكذا فسّر" (52).

- وفي حديث أم سلمة: "ليس بك على أهلك هوان" أراد بالأهل نفسه عليه السّلام، أي لا يعلّق بك ولا يصيبك هوان عليهم، ويقول في شرح لفظة أهل: "وفي الحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى أهل حظين والعزب حظاً"، الأهل: الذي له زوجة وغيال، والعزب الذي لا زوجة له" (53).

- وقد يستشهد في مادة واحدة بأكثر من حديث مثل:

في حديث الإسراء: "...ثم عرضت له امرأة حسناء جملاء"، أي جميلة مليحة وفي الحديث "جاء بناقة حسناء جملاء"، قال ابن الأثير: والجمال يقع على الصّور والمعاني، ومنه الحديث "إن الله جميل يحبّ الجمال"، أي حسن الفعال كامل الأوصاف" (54).

4 - المصباح المنير: للفَيّومي (ت770هـ):

هذا المعجم في الأصل شرح لكتاب عبد الكريم الرّافعي (ت 623هـ) (فتح العزيز على كتاب الوجيز)، وهو شرح لكتاب الغزالي (ت505هـ) (كتاب الوجيز في الفروع) (55)، واعتمد الفَيّومي في جمع مادّة معجمه على القرآن الكريم، والحديث الشّريف، والشّعر ولغة العرب، وأقوال العلماء السّابّقين، يقول في مقدّمة كتابه: "وكنّت جمعت أصله من نحو سبعين مصنفًا ما بين مطوّل ومختصر، فمنه ما راجعت كثيرا منه، لما أصابه، نحو غريب الحديث لابن قتيبة، والنّهاية لابن الأثير، والغريبين لابي عبيدة الهروي.. (56)". ونجده لا يكتفي بنقل الأحاديث فقط بل يطعن أحيانا في الرواية أو يخطئ الرواة من المحدثين، مثل قوله في حديث: "فصلوا قعودا أجمعين"، فغلط من قال أنّه نصب على الحال، لأنّ ألفاظ التوكيد معارف، والحال لا تكون إلّا نكرة، وما جاء منها معرفة فمسموع وهو مؤوّل بالنكرة، والوجه في الحديث: فصلوا قعودا أجمعون، وإنّما هو تصحيف من المحدثين في الصّدر الأوّل، وتمسّك المتأخّرون بالنقل (57).

ومن الأمثلة على الأحاديث التي ذكرها:

- حديث: "فإنّه لا يدري أين باتت يده"، استشهد به في شرح مادّة (بات)، وما قد تخرج إليه من معان أخرى غير المعنى المعروف لغة، يقول: بات: وقد تأتّى بمعنى صار، يقال: بات بموضع كذا أي صار به سواء كان في ليل أو نهار، وعليه قوله ﷺ: "فإنّه لا يدري أين باتت يده"، والمعنى صارت ووصلت، وعلى هذا المعنى قول الفقهاء، بات عند امرأته ليلة، أي صار عندها سواء حصل معه نوم أم لا" (58).

- حديث: "ثلاث جدّهن جدّ وهزلن جدّ"، أورده في شرح مادة (جدّ)، يقول: وجد في كلامه جدّا من باب ضرب، ضدّ هزل والاسم منه الجدّ بالكسر، ومنه قوله عليه الصّلاة السّلام "ثلاث جدّهن جدّ وهزلن جدّ"، لأنّ الرّجل في الجاهلية يطلّق أو يعتق أو ينكح ثم يقول كنت

لاعبا ويرجع، فأنزل الله قوله تعالى: "ولا تتخذوا آيات الله هزوا" (59)، فقال النبي ﷺ: "ثلاث جدّهن جدّ" إبطالا لأمر الجاهلية، وتقريرا للأحكام الشرعية" (60).

رابعا- كتب غريب الحديث:

الغريب من الكلام هو الغامض البعيد من الفهم، كما أنّ الغريب من الناس إنّما هو البعيد عن الوطن المنقطع عن الأهل، والغريب من الكلام يقال به على وجهين:

أحدهما أن يراد به: أنّه بعيد المعنى غامضه، لا يتناولوه الفهم إلّا عن بعد ومعاناة فكر. والوجه الآخر أنّه يراد به: كلام من بعدت به الدار من شواذ قبائل العرب، فإذا وفدت إلينا الكلمة من لغاتهم استغربناها (61).

وغريب الحديث كما يعرفه ابن الصلاح (ت643هـ) هو: "ما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم، لقلة استعمالها" (62).

وهذا الفنّ من أهم فنون الحديث واللغة وأخطرها، فالخوض فيه صعب، ومن ذلك وجب الاحتياط في تفسير الألفاظ النبوية، يقول ابن الصّالح: "هذا فنّ مهمّ يقبح جهله بأهل الحديث خاصّة، ثمّ بأهل العلم عامّة، والخوض فيه ليس بالهين والخائض فيه حقيق بالتحريّ جدير بالتوقّي، وقد سئل أحمد بن حنبل عن حرف من غريب الحديث، فقال: سلوا أصحاب الغريب، فأبى أكره أن أتكلّم في قول رسول الله ﷺ بالظنّ فأخطئ (63).

كما روي عن الأصمعي قوله: "أنا لا أفسر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم" (64)، لما سئل عن معنى لفظة (أسقب) في قوله عليه الصّلاة والسلام: "الجار أحقّ بسقبه"، فقد كان متحرّزا في التفسير (65).

وقد اهتم بهذا الفنّ جمهور كثير من اللّغويين والنّحاة، حتّى اختلف في من وضع أوّل مصنّف، قال الحاكم أبو عبد الله الحافظ: "أوّل من صنّف الغريب في الإسلام النضر بن شاميل"، وقيل: إنّ أوّل من جمع في هذا الفنّ شيئا هو أبو عبيدة معمر بن المثنّى التميمي البصري (ت210هـ) (66).

وبعد ذلك تابعت المصنّفات في غريب الحديث، وكثرت كثرة عجيبة، ومن أشهر المؤلّفين في هذا الفنّ، أبو عبيدة معمر بن المثنّى، أبو الحسن النظر بن شاميل (ت204هـ)، والأصمعي* (ت213هـ) ومحمد بن المستنير قطرب، وأبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت224هـ)، وابن قتيبة (ت276هـ)، والمبرد (ت283هـ)، وأبو العباس ثعلب، وابن كيسان (ت320هـ)، وأبو بكر الأبناري (ت327هـ)، وابن درستويه (347هـ)، وأبوسليمان الخفاجي (ت388هـ)، وأبو عبيد الهروي (ت401هـ)، والزخشي (ت538هـ)، وابن الدفغان (ت590هـ)، وابن الأثير (ت606هـ)، وابن الحاجب (ت646هـ) (67).

وفيما يلي أشهر المؤلّفات في هذا الموضوع:

1 - غريب الحديث لابن قتيبة: صنف ابن قتيبة مؤلفه هذا تأثراً بكتاب أبي عبيد القاسم بن سلام، فحذا حذوه وزاد عليه مستدركا ما تركه ابن سلام، مستدركا ما أغفله، ثم جعل كتابه يفوق كتاب أبي عبيد ويكرهه، يقول ابن قتيبة في مقدمة كتابه: "وأرجو أن لا يكون بقي بعد هذين الكتابين من غريب الحديث ما يكون لأحد فيه مقال" (68). وقد رتب مادته ترتيبا خاصا، ابتداء بتفسير غريب حديث النبي ﷺ، ثم تلاه بأحاديث صحابته رجلا رجلا، ثم أحاديث التابعين، وختمه بذكر أحاديث غير منسوبة ذكرها أصحاب اللغة.

ومن أمثلة الكتاب نذكر:

- حديث القنوت، أصله القيام، ومنه قول النبي ﷺ حين سئل عن أفضل الصلاة، فقال: "طول القنوت"، أي طول القيام، وإنما قيل للدعاء قنوت، لأنه كان يدعى به، وهم قيام قبل الركوع أو بعده" (69).

- قال النبي ﷺ: "كلوا واشربوا ولا يهديكم الطالع المصعد حتى يعترض لكم الأحمر"، فالطالع المصعد هو الفجر الأول، وقوله (لا يهديكم) هو من هدت الشيء، إذا حركته أو أفلقته، والأحمر هو الفجر الثاني، وفيه يبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود، وذلك عند ارفضاخ عمود الصبح، وانتشار الضوء في الأفق" (70).

- قوله ﷺ: "سمي عوارضها وانظري إلى عقيبها"، مخاطبا أم سليم لما أرسلها تنظر إلى امرأة، والعوارض: الأسنان التي في عرض الفم، وعرضه جانبه، وهي ما بين الثنايا والأضراس، وأحدها عارض، يقال: امرأة نقيّة العارض، والعارضين" (71).

- قوله ﷺ: "من أصبح من غير وتر، فأصبح وعلى رأسه جرير فيه سبعون ذراعا"، الجرير: الحبل يكون في عنق الثاقفة من آدم، ولا أحسبه سمي الرجل جريرا إلا به، والجديل أيضا يكون في العنق، فإذا كان في الأنف فهو زمام، ومنه قول رسول الله ﷺ لبي عبد المطلب وهم يترعون على زمزم: "انزعوا على سقايكم فلولا أن يغلبكم الناس عليها لترعت معكم، حتى يؤثر الجرير بظهري" وسمي جرير لأنه يجر" (72).

2 - كتاب الغريبين: غريب القرآن والحديث لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت401هـ) تلميذ الأزهري صاحب كتاب تهذيب اللغة، وقد جمع فيه بين غريب القرآن الكريم وغريب الحديث، ورتبه على حروف المعجم، على وضع لم يسبق فيه، وجمع ما في كتب من تقدمه" (73).

وقد اعتمد في عرض مادته على تفسير غريب القرآن، ثم يثني بغريب الحديث، مستشهدا على كل ذلك بالشعر، مستندا على أقوال أئمة التفسير واللغة، يقول في مقدمة كتابه: "وكتابي هذا لمن حمل القرآن وعرف الحديث، ونظر في اللغة، ثم احتاج إلى معرفة غرائبها، وهو موضوع على نسق الحروف المعجمة، نبدأ بالهمزة فنفيض بها على سائر الحروف حرفا حرفا" (74).

ومن أمثلة الكتاب:

- قوله تعالى: "تالله لقد آثرك الله علينا" (75)، أي فضلك، وفي الحديث: "إنكم ستلقون بعدي أثرة"، أي يستأثر عليكم فيفضل نفسه عليكم في الفناء والأثر" (76).
- قال تعالى: "وأنزلنا من المعصرات ماء ثجاجا" (77) أي سيّلا صبابا، ثججته أنجّه ثجّا.. وفي الحديث: "أفضل الحجّ الحجّ والعجّ والثجّ"، فالثجّ سيلان ماء الهدي، والعجّ رفع الصوت بالتلبية (78).
- قوله تعالى: "في جو السماء" (79)، والجوّ هو الهواء البعيد من الأرض، وهو السّكّاك واللّوح، وفي حديث سلمان: "إنّ لكلّ امرئ جوائيا وبرّانيا، فمن أصلح جوائيه أصلح الله برّانيه"، قال بعضهم: عني بجوائيه سرّه، وبرّانيه علانيته (80).

3 - الفائق في غريب الحديث للزّخشي:

- صنّف الزّخشي كتابه في غريب الحديث وسمّاه (الفائق)، وقد ربّيه على حروف المعجم، فكلّ باب مرتّب على الحرف الأوّل من الثّاني، فهو يذكر الهمزة مع الباء مثلا، ثمّ الهمزة مع التّاء، ثمّ مع الثّاء وهكذا.
- وبما أنّ الزّخشي عالم بالّتحو والبلاغة، نجده حين يفسّر كلمة أو يبيّن معنى عبارة، يبيّن آراءه في التّحو والبلاغة، ويكثر من الاستشهاد بكلام العرب، وأشعارهم.
- يقول في مقدّمة الكتاب مبينا منهجه في صناعته: "ذهبت عند صنعة هذا الكتاب غير آل جهدا، ولا مقصّر عن مدى، فيما يعود لمقتبسه بالتّصح (...). من اقتضاب ترتيب سلمت فيه كلمات الأحاديث نسقا ونضادا (...). ومن اعتماد فسر موضح وكشف مفصح، اطلعت به على حاق المعنى وفضّ الحقيقة اطلاعا مؤداه طمأنينة التّفنّس وتلج الصّدر مع الاشتقاق غير المستكره، والتّصريف غير المتعسف، والإعراب المحقّق البصري، الناظر في نصّ سيبويه وتقرير الفسوي *.. (81).
- ومن شواهد الكتاب نذكر:

- كتابه ﷺ لوائل بن حجر: "من محمد رسول الله إلى المهاجر ابن أبو أمية"، يقول الزّخشي في تخريج (أبو أمية): "ترك في حال الجرّ على لفظه في حال الرّفْع؛ لأنّه اشتهر بذلك وعرف، فجرى مجرى المثل الذي لا يغيّر، وكذلك قولهم: علي بن أبو طالب، ومعاوية بن أبو سفيان" (82).
- حديث النبي ﷺ مخاطبا سعد بن وقّاص لما رآه يومئذ بإصبعيه: "أحد أحد"، فقلبت الواو همزة، كما قيل أحد و آحاد وإحدى، فقد تلعب بها القلب مضمومة ومكسورة ومفتوحة، والمعنى أشر بأصبع واحدة" (83).

- قول النبي ﷺ: "لا تقوم الساعة حتّى يظهر الفحش والبخل ويخون الأمين، ويؤتمن الخائن، وتهلك الوعول، وتظهر التّحوت، قالوا: يا رسول الله وما الوعول؟ وما التّحوت؟ قال: الوعول وجوه النّاس وأشرفهم، والتّحوت: الذين كانوا تحت أقدام النّاس لا يعلم بهم"، يقول الزّخشي:

شبه الأشراف بالوعول لارتفاع مساكنهم، وجعل (تحت) الذي هو ظرف نقيض (فوق) اسماً، فأدخل عليه لام التعريف، ومثله قول العرب لمن يقول ابتداء: عندي كذا، أو لك عندي" (84).

- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: "ألا أنبئك بأهل الجنة؟ قلت بلى! قال: كل متضعف ذي طمرين لا يؤبه له، لو أقسم على الله لأبره، ألا أنبئك بأهل النار؟ كل جعظ جعظ مستكبر، قلت: ما الجعظ؟ قال الضخم، قلت ما الجعظ؟ قال العظيم في نفسه..."، قيل للضخم الجعظ، من جعظه بالعصاة إذا كظّه بها، أي أشجاه، كما قيل له جرائض من جرض، و للمنعظم الجعظ لذهابه بنفسه، من أجعظ الرجل إذا ذهب" (85).

4- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ت606هـ):

وقد جمع ابن الأثير مادة كتابه من الغريبين للهروي، وغريب الحديث لابن موسى الأصبهاني (581هـ) مضيفاً إليهما ما وجده من غرائب في كتب الحديث" (86)، وقد رتب مادة كتابه على حروف المعجم بالتزام الحرف الأول والثاني من كل كلمة و إتباعهما بالحرف الثالث منها.

ومن أمثلة الكتاب:

- (أبر) وفيه حديث: "خير المال مهرة مأمورة، وسكة مأبورة"، السكة: الطريقة المصطفة من النخل، والمأبورة الملقحة، يقال: أبرت النخلة وأبرتها فهي مأبورة ومؤبرة، والاسم الإبار، وقيل السكة: سكة الحرث، والمأبورة المصلحة له، أراد: خير المال نتاج، أو زرع، ومنه حديث علي بن أبي طالب في دعائه على الخوارج: "أصابكم حاصب ولا بقي منه أبر" (87).

- وقد يستشهد بأكثر من حديث في شرح المادة اللغوية الواحدة كما هو الحال في مادة (جمع) يقول في أسماء الله تعالى "الجامع" هو الذي يجمع الخلائق ليوم الحساب، وقيل هو المؤلف بين المتماثلات والمتباينات، والمتضادات في الوجود.

وفيه "أتيت جوامع الكلم" يعني القرآن، جمع الله بلطفه في الألفاظ اليسيرة منه معاني كثيرة، ومنه الحديث في صفته صلى الله عليه وسلم: "أنه كان يتكلم بجوامع الكلم، أي أنه كان كثير المعاني قليل الألفاظ" (88). والحديث الآخر: "كان يستحب الجوامع من الدعاء" هي التي تجمع الأغراض الصالحة والمقاصد الصحيحة، أو تجمع الثناء على الله تعالى وآداب المسألة" (89).

ثم يتبع هذه الأحاديث بسبعة أحاديث أخرى يشرح فيها معنى "الجوامع، وجماع وجماع" (90).

- (القرح) في حديث أحد "بعدهما أصابهم القرح" هو بالفتح والضم: الجرح، وقيل: هو بالضم الاسم، وبالفتح: المصدر، أراد ما نالهم من القتل والهزيمة يومئذ، ومنه الحديث "إن أصحاب محمد قدموا المدينة وهم قرحان"، ومنه حديث عمر: "لما أراد دخول الشام وقد وقع به الطاعون قيل له:

إِنَّ مِنْ مَعَكَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ قَرْحَانٌ"، والقَرْحَانُ بالضمِّ هو الَّذِي لَمْ يَمْسَسْهُ الْقَرْحُ وَهُوَ الْجَذْرِي (91).

مَّا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ يَتَّضِحُ لِلْعَيَانِ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْإِسْتِشْهَادِ بِلُغَةِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَالِاحْتِجَاجِ بِهَا هِيَ مِنْ الْمَسَائِلِ اللَّغَوِيَّةِ ذَاتِ الْأَهْمِيَّةِ الْبَالِغَةِ، وَالَّتِي تَفْرُضُ عَلَى الْمُهِتَمِينَ وَالْبَاحِثِينَ ضَرُورَةَ الْبَحْثِ وَالتَّقْصِي، قَصْدُ الْإِجَابَةِ عَنِ السُّؤَالِ التَّقْلِيدِيِّ الْمَطْرُوحِ حَوْلَ امْتِنَاعِ عُلَمَاءِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ الْأَوَائِلِ عَنِ الْإِسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ.

وَالْمُتَّبِعُ لِلْقَضِيَّةِ فِي التَّرَاثِ اللَّغَوِيِّ الْقَدِيمِ لَا يَجِدُ فِي كُتُبِ النَّحَاةِ الَّذِينَ قَعَدُوا النَّحْوَ، وَبَوَّوْا أَبْوَابَهُ، وَأَصْلَحُوا أَصُولَهُ وَوَضَعُوا مُصْطَلَحَاتَهُ، وَلَا فِي كُتُبِ الصَّرَفِيِّينَ أَوْ كُتُبِ الَّذِينَ تَحَدَّثُوا عَنِ السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ وَاللُّغَةِ الَّتِي يُقَاسُ عَلَيْهَا حَتَّى زَمَنِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الضَّائِعِ (ت 686هـ)، وَتَلْمِيزِهِ أَبِي حَيَّانِ الْأَنْدَلُسِيِّ (ت 745هـ)، أَيْ إِشَارَةِ إِلَى مَوْقِفِ النَّحَاةِ الْأَوَائِلِ مِنَ الْحَدِيثِ وَالِاحْتِجَاجِ بِهِ.

فَمَا هُوَ سَبَبُ عَدَمِ تَجْوِيزِ بَعْضِهِمُ الْإِحْتِجَاجَ بِهِ؟ وَمَا هُوَ سَبَبُ إِعْرَاضِ بَعْضِهِمْ عَنِ الْإِسْتِشْهَادِ بِالْأَحَادِيثِ؟ وَلَمْ لَمْ يَصْرِّحْ بَعْضُ الَّذِينَ احْتَجَّوْا بِهِ مِنَ الْأَوَائِلِ بِأَنَّ هَذَا الْمَحْتَجَّ بِهِ مِنَ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ؟

فَلَقَدْ تَسَاءَلَ النَّحَاةُ مِنْذُ زَمَنِ ابْنِ الضَّائِعِ وَأَبِي حَيَّانٍ عَنِ السَّبَبِ الَّذِي جَعَلَ النَّحَاةَ الْأَوَائِلَ يُلَوِّذُونَ بِالضَّمَّتِ حَوْلَ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ.

وَيُمْكِنُ تَفْسِيرُ مَوْقِفِهِمْ هَذَا بِأَحَدِ الْإِحْتِمَالَاتِ الثَّلَاثَةِ الْآتِيَةِ:

الأول-: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "أَنَا خَيْرٌ مِنْ نَطْقِ الْبُضَادِ بِيَدِ أَنِّي مِنْ قَرِيشٍ وَنَشَأْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ فَأَتَى لِي اللَّحْنُ"⁽¹⁾، فَلَمْ يَتْرِكْ قَوْلُهُ هَذَا بِجَالًا لِأَحَدٍ فِي الْمُنَاقَشَةِ، وَكَأَنَّهُ يَجْعَلُ الْإِحْتِجَاجَ بِالْحَدِيثِ أَمْرًا بِدِيهِيًا مُسَلِّمًا بِهِ، شَأْنُهُ فِي ذَلِكَ شَأْنُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

الثاني-: أَنَّ كَثْرَةَ الْوَضْعِ فِي الْحَدِيثِ، وَاسْتِفْحَالِ ظَاهِرَةِ الْكَذِبِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، صَعَّبَ عَلَى هَؤُلَاءِ النَّحَاةِ وَاللُّغَوِيِّينَ الْأَوَائِلِ، الَّذِينَ يَتَحَرَّوْنَ الدَّقَّةَ وَيَتَشَدَّدُونَ كُلَّ التَّشَدُّدِ فِي أَنْ يُمَيِّزُوا مَا هُوَ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا هُوَ لَيْسَ لَهُ، فَسَكَنُوا عَنْ ذَلِكَ اسْتِثْنَاءً لِلذِّمَّةِ وَخَوْفًا مِنْ أَنْ يَشْمَلَهُمْ وَصْفُ الزُّنْدَقَةِ.

الثالث-: أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ أَجَازُوا رَوَايَةَ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى، فَاشْتَمَلَ عَلَى لَفْظٍ غَيْرِ لَفْظِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِعْرَابٍ غَيْرِ إِعْرَابِهِ، وَتَصْرِيفٍ فِي الْفَلْظِ غَيْرِ تَصْرِيفِهِ، مِمَّا جَعَلَ هَؤُلَاءِ يَتَحَرَّجُونَ فِي الْبَتِّ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ.

وَلَوْ أَنَّ اللَّغَوِيِّينَ وَالنَّحَاةَ الْأَوَائِلَ لَاحْظُوا ذَلِكَ وَبَيَّنَّا لَنَا الْحُكْمَ، أَصَحَّ الْإِحْتِجَاجَ بِالْحَدِيثِ أَمْ لَا يَصَحُّ؟ وَمَا هِيَ شُرُوطُ مَا يَصَحُّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ مِنْهُ؟ وَمَا حَدُودُهُ وَضَوَابِطُهُ؟ لَكُنَّا عِنَاءُ الْبَحْثِ

والنخبُط في هذا الموضوع ولحدّثوا للمتأخّرين من الباحثين مساهمهم في ذلك، ولما تناقضت الآراء في الموضوع منذ ابن الضائع، ولما اختلف النّحاة واللّغويون ولما تجادلوا.

إذ بقي النّحاة صامتين عن الخوض في حكم الاحتجاج بالحديث حتّى جاء ابن الضائع (ت686هـ) الذي منع الاحتجاج بالحديث، وتبعه في ذلك تلميذه أبو حيان الأندلسي (ت745هـ). وسند ابن الضائع وابن حيان في المنع أمران:

أولهما: أنّ الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما رويت بالمعنى. وثانيهما: أنّ أئمة النّحو المتقدمين لم يحتجوا بشيء منه.

ورّد الأوّل على تقدير تسليمه بأنّ النّقل بالمعنى إنّما كان في الصّدر الأوّل قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللّغة، وغايته تبديل لفظ بلفظ، يصحّ الاحتجاج به، فلا فرق على أنّ اليقين غير شرط، بل الظنّ كاف (92).

ورّد الثاني بأنّه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحّة الاستدلال به، هذا من جهة ومن جهة أخرى قد أثبتنا فيما تقدّم ما لا يدع مجالاً للشكّ أنّ اللّغويين والنّحاة الأوائل قد احتجّوا بالأحاديث الشّريفة، في مصتفاهم على صحّة قواعد اللّغة وتفسير ظواهرها، بدرجات ونسب متفاوتة.

وفيما يلي عرض لرأي المانعين ابن الضائع وتلميذه ابن حيّان:

قال أبو الحسن بن الضائع: "تجوز الرواية بالمعنى هو السّبب عندي في ترك الأئمة - كسيبويه وغيره - الاستشهاد على إثبات اللّغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن الكريم وصريح النّقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النّقل بالمعنى في الحديث لكان الأوّل في إثبات فصيح اللّغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم، لأنّه أفصح العرب، قال: وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرّك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أنّ من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى" (93).

وقال أبو حيّان: "قد أكثر هذا المصنّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلّيّة في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدّمين والمتأخّرين سلك هذه الطريقة غيره، على أنّ الواضعين الأوّلين لعلم النّحو، المستقرّين للأحكام من لسان العرب، كأبي عمر بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء، وعلي بن مبارك الأحمري، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخّرون من الفريقين وغيرهم. فقال: إنّما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ الرّسول ﷺ. إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلّيّة" (94).

ثمَّ يستدلُّ أبو حيان ببعض الأحاديث التي رُوِّيت بأكثر من لفظ مثل قوله: ﷺ "زوجتكها بما معك من القرآن"، "ملكتكها بما معك من القرآن"، "خذها بما معك من قرآن" (95).

وقد اتخذ الشاطبي (790هـ) في المسألة رأياً وسطاً، حيث قسّم الأحاديث إلى قسمين:
- قسم يظنُّ أنَّ العناية قد وجهت إلى ألفاظه لغرض خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ، ككتابه لهماذان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصحُّ الاستشهاد به في العربية.

- وقسّم يعني ناقله بمعناه دون لفظه، ويرى الشاطبي أنَّه لا يصحُّ الاستشهاد به (1). يقول الشاطبي في شرح الألفية: "لم نجد أحداً من التَّحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاثهم، الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة، لأنَّها تنقل بالمعنى، وتختلف روايتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإنَّ رواية اعتنوا بألفاظها، لما ينبي عليه من نحو، ولو وقفت على اجتهداهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات" (2).

ومجمل القول في هذه المسألة أنَّ المؤلَّفات الأولى لم تخل من ذكر الحديث تماماً، كما ادعى أصحاب مذهب المنع، وقد رأينا ذلك عند سيبويه والفراء والزخشي وغيرهم، غير أنَّ أوَّل من أكثر بالاستشهاد بالحديث، كان هو التَّحوي الأندلسي ابن خروف (ت 609هـ)، وتبعه في ذلك ابن مالك صاحب الألفية (ت 672هـ).

ولعلَّ السبب الحقيقي في بعد بعض التَّحويين الأوائل عن الاستشهاد بالأحاديث هو إثارهم تحبُّب موطن تزلُّ فيه الأقدام، بعد شيوع الوضع في الحديث، وانتشار اتهام النَّاس بعضهم لبعض بالزَّندقة.

- 1 - سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت لبنان، ط1، ج1، ص74.
- 2- ينظر: أبو البركات بن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق جودة ميرزك، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، المسألة 13، ص79
- 3- ومعناه: فإن شئت قلت: إن كان خيراً فخير وإن كان شراً فشر".
- 4- سيبويه: الكتاب، ج1، ص258.
- 5- المصدر نفسه، ج2، ص32
- 6- الزمخشري: المفصل في صناعة الإعراب، تقديم وقميش، إميل بدیع یعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1999، ص43.
- 7 - المصدر نفسه، ص191، ص227.
- 8 - المصدر نفسه، ص191، ص227.
- 9- مسند الإمام أحمد، ج4، ص192.
- 10 - ينظر: رضي الدين الاستربادي: شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق إميل بدیع یعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1998، ج1، ص63.
- 11 - ينظر المصدر نفسه، ج1، ص94، ص98.
- 12 - ينظر المصدر نفسه، ج1، ص94، ص98.
- 13- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، تحقيق ح الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991، ج1، ص49
- 14- المصدر نفسه، ج1، ص71، ص90.
- 15- المصدر نفسه، ج1، ص71، ص90.
- 16- السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، لبنان ط1، 1998، ص29-30-31.
- 17 - سورة الكهف، الآية 38.
- 18 - السيوطي: معجم الموامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان ط1، 1998، ج3، ص282.
- 19 المرجع نفسه، ج2 ص46، ج1 ص316، ج1 ص359، ج2 ص100، ج3 ص251-252.
- 20- المرجع نفسه ج2 ص46، ج1 ص316، ج1 ص359، ج2 ص100، ج3 ص251-252
- 21 - المرجع نفسه ج2 ص46، ج1 ص316، ج1 ص359، ج2 ص100، ج3 ص251-252
- 22- المرجع نفسه ج2 ص46، ج1 ص316، ج1 ص359، ج2 ص100، ج3 ص251-252
- 23 - المرجع نفسه ج2 ص46، ج1 ص316، ج1 ص359، ج2 ص100، ج3 ص251-252
- 24- السيوطي: عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، تح أحمد عبد الفتاح وسيمر حسين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1987، ج1، ص08، 07 (المقدمة)

"- يقصد بمصنف أبي عبيدة: كتاب الغريبين (في القرآن وفي الحديث كل على حده)، والإصلاح، كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت، ومعها كتاب الألفاظ لابن السكيت كذلك، وأما الجمهرة فهو لابن دريد.